في الصميم

www.leeesh.com
م.غنيم الزعبي

العزيزة إيران انظري خلفك.. الخروف الأبيض يريد الذهاب لأهله

شر البلية ما يضحك، «انتظروهم من الشرق فأتوهم من الغرب»، هذا المثل ينطبق على حالة الجارة العزيزة إيران مع جارتها أذربيجان، فما قامت به الجمهورية السوفييتية السابقة أذربيجان بتغيير اسم الدولة إلى أذربيجان الشمالية هو عمل من أعمال الحرب تجاه جمهورية إيران الإسلامية في العرف الدولي، فهي بهذا العمل توجه رسالة مباشرة لإيران بأنها دولة محتلة لدولة أخرى اسمها أذربيجان الجنوبية وأنها ستدعم حق الشعب الأذربيجاني (الجنوبي) للتحرر والانفصال عن إيران لتكوين جمهورية أذربيجان الموحدة.

الموضوع له خلفية تاريخية معقدة، ملخصه أن روسيا القيصرية اقتسمت مع إيران في عهد الحكم الصفوي أذربيجان التي كان يعرف جزؤها الجنوبي بالقاراقوتلو، أي الشاة السوداء باللغة الأذربيجانية وظل الجزء الشمالي تحت الاحتلال الروسي وللمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع فقط أكتب أذربيجان الجنوبية في محرك البحث «غوغل» وسيقوم العم «غوغل» بتفصيل الموضوع بالكامل.

وقد قامت دولة أذربيجان بتقديم طلب للأمم المتحدة بتغيير اسمها إلى أذربيجان الشمالية مما ترتب عليه اعترافها بالقسم الجنوبي لها وستتقدم أيضا بطلب لاحق للأمم المتحدة بضم القسم الجنوبي لها وستطالب كذلك بطلب تنظيم استفتاء حول رغبة سكان ذلك الإقليم بالبقاء في إيران أو الالتحاق بالقسم الشمالي لدولة أذربيجان تطبيقا لحق الشعوب في تقرير مصيرها وكدليل آخر على جدية أذربيجان في هذه القضية قامت بتأسيس وزارة خاصة لأذربيجان الجنوبية تقوم بمتابعة شؤون المواطنين الأذربيجان في الإقليم الجنوبي.

من الديرة

alialrandi@hotmail.com
علي الرندي

آآه.. يا وطن

عندما نلتفت للخلف ونعاين الطريق لكي نحدد أين كنا وأين نحن الآن وإلى أين نحن سائرون، فإننا نرى بوضوح أن كل ما حولنا سواء داخل الوطن أو خارجه يدل على تغيرات سريعة وجذرية لم نكن نفكر بها أو نتصور أن تصبح الحالة بتلك الصورة من التوتر والإحباطات التي استوطنت نفوس الناس، ومدى القلق على مصيرهم وحقهم في العيش بكرامة ومستوى معيشي يتناسب مع مقدرات الدولة.

لا شك أن قلق رب الأسرة على توفير لقمة العيش ومسكن مناسب ومال يضمن لأسرته العيش بعده مستورة هذا الأمر يشغل الموظف البسيط الذي حياته تقوم على راتبه الشهري.

ولا شك أن قلق شاب على مقاعد الجامعة على وظيفة توفر له مردودا يليق بسنوات دراسته ويحقق من خلاله أحلاما رسمها منذ أن خطت يده يوما كلمة وطني.

ولا شك أننا كأفراد في هذا المجتمع تشغلنا الكثير من الأمور التي تتطلب حلولا أكثر من تصريح أو لجان تعقد لم نشاهد إلى الآن نتائجها.

فنحن بقدر ما نعاني ما زلنا متمسكين بأن هذه الأرض لا يمكن أن تخذلنا أو تتخلى عمن أفنى عمره على ثغر من ثغورها حماية لها أو ابن استشهد دفاعا عنها أو ابنة رفعت اسم بلادها للعالم ببراءة اختراع أو علم.

نحن لسنا بمعزل عن العالم ولسنا بأوفر حظا من غيرنا فما يعاني منه المواطن أكبر من أن نتحدث عنه في مقال.

ولا بد أن يدرك كل من بيده حل لهؤلاء المواطنين أنهم يفتقرون للكثير، فمن سوق الأسهم الذي امتص أموال عامة الشعب وقذف بهم إلى حالة من الفقر والديون والقروض التي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير إلى البطالة التي تحدث عنها الكثير من الزملاء الكتاب سابقا حول شبابنا وما يجب علينا فعله تجاههم وما البطالة إلا سبب في انتظار عدد كبير منهم على قائمة انتظار الوظيفة التي جعلتهم في تلك الحالة من الإحباط وشعور بتنكر الوطن لهم.

وما الخدمات المقدمة للمواطن إلا شاهد يؤكد أن ذنوب وطني بدت أكثر مما يشفع له، ففي الصحة التي جعلت حياة الكثيرين بين أخطاء طبية وإمكانية العلاج وسوء الخدمات المقدمة في ذلك الجانب إلا دليل على إننا كأرواح أرخص من أن يفكر مسؤولو الصحة الذين أقسموا عند تسلم مهامهم بأن يؤدوها بما يرضي الله، كل ذلك يجعل التذمر وعدم الرضا في عيون عامة الناس واضحا وظاهرا، وما أكثر من يتضجر ويشكو دون نصير.

وما خدمات التعليم التي باتت كتجارة فقط ولا نشهد ما يجعلنا نرضى عنه رضا كاملا فما زال الجمع بين السلطة والمال هو الذي يحركنا في مجتمعنا فباتت أمور كثيرة لا تخدم المواطن البسيط، ثم اختلافنا في مسألة التعليم مازال قائما فمجرد أن ينتمي التعليم العام لقطاعين مختلفين «التعليم الحكومي ـ التعليم الخاص» لا يجدي ولا يؤدي أمانة التعليم بالشكل الذي نعرفه ونقف عليه، فأصبح الوضع أشبه بإدارة مصالح شخصية وليس مصلحة جيل بأكمله يتولى يوما ما إدارة وتطوير البلد.

وزيادة الأسعار التي لم تقابل بزيادة مناسبة فيما يتقاضاه المواطن البسيط جعلت الكثير منهم يستجدي أبسط مقومات الحياة والعيش.

كل ذلك، يبعث في نفس المواطن البسيط ألف سؤال حول أهميته كمواطن وحقه في العيش بكرامة.

الحرف29

@thaar29 ـ Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

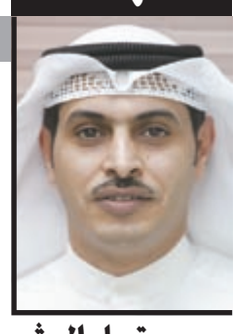

تجار البشر في الكويت

الحقيقة التي يجب ان يعرفها الجميع هي أن تجار الإقامات معظمهم ليسوا كويتيين، وان كان الكفلاء كويتيين، وهو ما سأشرحه في هذه المقالة، والتي يبدو ان وزارة الداخلية لا تعلم عما سأتحدث عنه شيئا، والتي اعتقد ان مباحث الهجرة بعدها بحاجة إلى انتفاضة شاملة لتضع يديها على مكامن الخلل، الذي يبدو أيضا ان أحدا لم يضع اصبعه عليه بعد.

أولا وقبل أن أبدأ لابد من ان اقر بحقيقة: نعم هناك تجار إقامات كويتيين وبعضهم يمتلك حق كفالات المئات، وباع إقامات لمئات الوافدين من عرب وآسيويين، وبعض من تجار الاقامات من القطط السمان، ولكنهم الآن اصبحوا معروفين، وقد أغلقت ملفات شركات معظمهم بعد تشدد وزارة الشؤون، ولكن ما سأتحدث عنه هم الوسطاء، أو بالأصح تجار الاقامات الحقيقيون وهم من غير الكويتيين، وسأكتفي بإيراد قصة لتاجر إقامات هندي من كيرلا، يسكن السالمية، ويتخذ من الجليب مقرا لعملياته المشبوهة، ويبيع سنويا بين 250 إلى 400 إقامة مادة 20، وفي الوقت ذاته يمتلك حق تجديد إقامات أكثر من 800 خادم في البلاد على كفالات كويتيين، ويعمل في هذا المجال منذ 15 عاما.

أما كيف يعمل؟ فالإجابة سهلة جدا، هذا «الكيرلاوي» يرتبط بشبكة معقدة من العلاقات مع المواطنين الذين يعرضون كفالات الخدم للبيع، وإذا ما أراد احد من بني جلدته الحضور إلى الكويت فيدفع له 1200 دينار، 700 دينار يمنحها الكفيل و500 دينار يحتفظ بها لنفسه، على ان يكون ثمن التذكرة على حساب العامل المسكين، أما إذا أراد ان يحضر العامل كسائق فعليه ان يدفع 1700 دينار، 1000 دينار للكفيل الكويتي و700 دينار في جيبه، وهكذا يعمل كوسيط تاجر إقامات متنقل بلا مكتب، المصيبة انه لا عمل له في الكويت كلها سوى هذا العمل، ومنذ 15 عاما وهو يجلب العمال البسطاء ويستنزفهم، فكلما أراد عامل خادم أو سائق تجديد الإقامة فعليه دفع مبلغ 300 دينار عن كل عام، 150 لجيبه و150 لجيب الكفيل المتعاون معه.

هذا الهندي الذي أتحدث عنه، هو واحد من مجموعة كبيرة من وسطاء تجارة الاقامات في الكويت ومن جميع الجنسيات، خاصة الجاليات الكبرى، ويسرحون ويمرحون دون حسيب أو رقيب منذ أكثر من 20 عاما.

من خلال بحثي عن شخصية هذا الوسيط الهندي وجدت انه يعتبر بين «الكيرلاوية» ساحر الاقامات بلا منازع بل وساحر «الواسطات».

فقبل ان تبحثوا عمن يبيع الاقامات من الكويتيين خاصة ممن يبيعون كفالة مادة 20 عليكم بالبحث أولا عن الوسطاء، وهم كثر ومن جميع الجنسيات، هذا إذا كنتم حقا تريدون ان تخرجوا البلاد من تهمة الاتجار بالبشر التي لطالما « فلقتنا» بها تقارير الخارجية الأميركية وآخرها الأسبوع الماضي، نعم الكفيل كويتي ولكن تجار البشر من أبناء جلدة المتاجر بهم، الحل ببساطة الضرب بيد من حديد على هؤلاء التجار الأجانب واستحداث قانون يمنع اي كويتي من الكفالة خاصة الخدم مدى الحياة وسن تشريع يسجن بموجبه الكفيل المتواطئ، وكذلك سجن الوسيط.

الأمر سهل جدا، عندما تقبضون على من يحمل مادة عشرين وقبل ان تعاقبوه بالتسفير، افتحوا معه تحقيقا مبسطا، من هو كفيلك ومن هو وسيطك؟ وستعلمون اي كارثة تحيط بنا!

توضيح الواضح: بدلا من ان ننفي تقرير وزارة الخارجية الاميركية علينا ان نحل المشكلة، والحل ابسط من البساطة.

توضيح الأوضح: لا يوجد إنسان عاقل يقر بألم المتاجرة بعرق البسطاء من الهنود أو غيرهم، فوجودهم في البلد بهذه الطريقة غير المشروعة سببه صمت الجهات عن اقتلاع المشكلة من جذورها.

مجرد رؤية

saadbinalharbi@gmail.com
سعد عطية الحربي

ترتيب أوراق

صدر الحكم الدستوري بعد مخاض قارب الـ 6 أشهر بتحصين الصوت الواحد وإبطال المجلس، وإني أتجه لما أسماه الهامة د. أحمد الخطيب بالحكم التاريخي بسبب الفصل في الجدل الذي كان دائرا حول المادة 71 الخاصة بمراسيم الضرورة بحيث انها مطلقة حتى جاء الحكم بأن الدستورية هي التي تفصل بتوضيح ما هو ضروري من عدمه.

وتفسير الأحكام شأن المختصين والباحثين القانونيين والدستوريين الذين لست منهم ولكن ما يعنيني تعاطي المعارضة مع الانتخابات القادمة حيث كانت وجهة النظر بالمقاطعة انطلاقا من المادة 50 من الدستور الداعية لفصل السلطات حيث يتم التشريع من أعضاء المجلس، أما الآن وقد أصبح مرسوم الصوت الواحد واقعا ومحصنا بحكم لا طعن فيه فيكون قد انتفى سبب المقاطعة الأول لذلك أصبح هناك الآن مستجد آخر يجب التعامل معه بإجراء مواز بعد تحصين المرسوم، خصوصا بعد أن أعلن الكثير من التيار الوطني (التحالف أو المنبر) خوضه غمار الانتخابات القادمة بجانب تعهد غالبية القبائل بالمشاركة حتى قبل صدور الحكم بجانب التجار ينبئ بأن خيار المقاطعة للانتخابات القادمة مصيره الفشل لذلك أصبح على رموز المعارضة الحالية تغيير تكتيكهم السياسي والانتقال إلى الحلول الفعالة، وخير بداية وضع مشروع إصلاحي واضح المعالم تلتزم به كل القوى السياسية والنقابية مراعية جميع شرائح المجتمع فعدد قليل مؤمن بفكرة خير من كم كبير لا يهم كل فئة إلا مصالحه الضيقة.

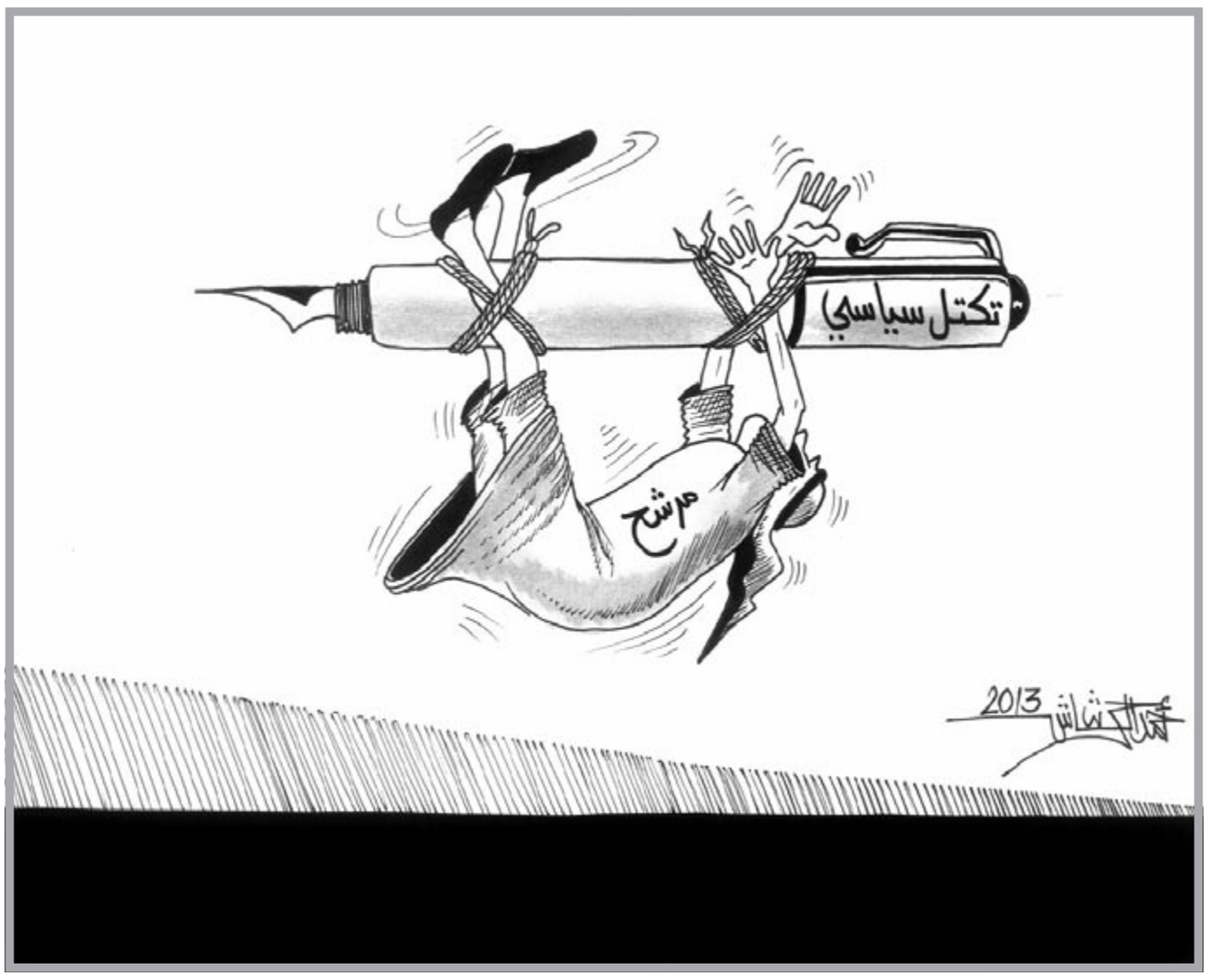

رأي

مطلق الوهيدة

هل بدأ التقسيم من ميدان تقسيم؟

لا أريد أن أضيف لهذا العنوان أي توضيح آخر«فاللبيب بالإشارة يفهم»، لكنني لأقطع الشك باليقين وليطمئن قلبي سأورد بعض هذه المتغيرات، وهي بدءا من سد النهضة على منابع نهر النيل، وما حدث في ساحة ميدان تقسيم، ونتائج الانتخابات الايرانية، مرورا بالتدخل الواضح لأميركا في الساحة السورية، وكفوني عن الشرح والتحدث.

أما فيما يتعلق بالشؤون الداخلية، فنأمل أن تكون الأمور بعد تحصين «الصوت الواحد» لمصلحة البلاد والعباد، وهذا ما نتوقعه من الحكومة، بقرارات تستفيد منها جميع الشرائح الكويتية وتنظيم انتخابات عصرية وديموقراطية تضمن حرية الاختيار لما ينفع البلاد، وهذا يضع المسؤولية على كاهل الناخب الكريم الذي مهدت له القوانين مسؤولية حسن الاختيار والانسجام مع فهم الأحداث داخليا واقليميا، حتى يذهب اختياره الى من يفهم فقه الواقع، ويتكيف مع الأحداث وعواصفها الهوجاء، ولا يتصادم مع حركة التاريخ والمتغيرات التي رأينا بعض نتائجها وانعكاساتها على الساحة العربية، ولا نحتاج الى الشرح وتبرير بعض هذه التجاذبات وما يترتب عليها في المستقبل القريب، وسترونها نهاية هذا العام ومولودها الجديد، فصبر جميل والله المستعان.

ولقد أثرنا في مقالات سابقة «إذا رأيت سهيل، لا تأمن السيل» وسهيل كما تعلمون نجم يظهر أواخر شهر أغسطس، والمعنى في قلب الشاعر.

نظرات

bodalal@me.com
محمد هلال الخالدي

إشكالية: الثورة أم الإصلاح؟

«الإصلاح» يعني ـ حرفيا ـ إعادة تشكيل (re_form)، إما من خلال إجراء تعديلات بسيطة على شيء لجعله في وضع جديد أحسن، أو من خلال إعادة شيء إلى وضعه السابق في حال تغييره بطريقة سيئة.

أما الثورة، فمأخوذة من الكلمة اليونانية (Revolutio) والتي كانت تعني في اللغة اليونانية القديمة نقل أو تحريك شيء من مكان إلى مكان آخر.. وقد استخدمت الكلمة في السياسة للإشارة إلى التغيير الذي يطرأ على نظام الحكم (انتقاله من حالة إلى حالة أخرى).

وبعد الثورة الفرنسية اتسع نطاق استخدام كلمة «ثورة»، فأصبحت تطلق على مختلف مناحي الحياة، على أي تغيير كبير في حياة البشر عموما، مثل «الثورة الصناعية، الثورة العلمية، ثورة الاتصالات، ثورة طبية...».

□ □ □

لكن يبدو أن بريق الثورات قد عاد من جديد مع أحداث الربيع العربي، والذي استلهمت منه كثير من الشعوب حول العالم، بل وتأثرت به حتى الحركات الدينية المسيحية الأصولية في أميركا الشمالية، ومع عودة بريق الثورات، أعيد إحياء النقاش حول جدوى الثورة التي تأكل ذاتها من جهة، واستحالة الإصلاح السلمي في ظل أنظمة حكم فاسدة تسببت في فساد كل مؤسسات الدولة من جهة ثانية.

□ □ □

مفهوما «الصلاح والثورة» باعتقادي يلخصان المأزق العربي الحالي بوضوح، فالفساد في مؤسسات الدولة الرسمية وحتى الأهلية بلغ منتهاه حتى لم يعد يصلح معه أي اصلاح سلمي، خاصة مع غياب المشاركة الشعبية الحقيقية. إلا أن الثورات التي تمت في المقابل كانت في معظمها فاشلة، تبدأ بشعارات العدالة والمساواة وحماية ثروات الشعب، ثم ما تلبث أن تتحول إلى غول جديد يلتهم تضحيات الناس وتنتهي بالقمع والاقصاء والبدء من جديد بصنع ديكتاتور آخر.. «بدل فاقد».

□ □ □

إشكالية الثورة أم الإصلاح تشبه إلى حد ما إشكالية المشاركة أم المقاطعة في الانتخابات البرلمانية القادمة في الكويت بعد حكم المحكمة الدستورية الأخير والذي أقر للسلطة التنفيذية حق تعديل النظام الانتخابي دون الرجوع للبرلمان، ففي حين يرى أنصار المقاطعة أن المشاركة تعني الإقرار بانتهاك الدستور، يرى بالمقابل أنصار المشاركة أن المقاطعة تعني الاستسلام. بالنسبة لي، أرى من الخطأ اختزال المشكلة في ثنائية مشاركة ـ مقاطعة، فالأمر يختلف عن ثنائية إصلاح ـ ثورة والتي لا يوجد بينهما حالة ثالثة، فإما الإصلاح وإما الثورة. بينما في الانتخابات الأمر مختلف، أو ينبغي أن يكون مختلفا، فالمقاطعة يفترض أن تكون خطوة أولى تتبعها خطوات ضمن برنامج متفق عليه، لعل من أهم أهدافه البدء في اعتماد أسلوب الاستفتاءات الشعبية في القضايا الكبرى، مثل تعديل الدستور.